

الديناميكية العمرانية وأثرها على الأراضي الزراعية

الدكتورة عجابي خديجة
جامعة البليدة

مقدمة

تعيش المدن الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة عقود تقريبا مرحلة تحول اجتماعي واقتصادي وثقافي لم يسبق أن عاشت مثله منذ نشأتها، حيث أسهمت العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدور هام في تهيئة الدوافع لنموها بصورة غير مخططة وبطريقة فوضوية ومتسارعة (1) فتمخض عن ذلك نمو عمراني سريع مخطط وفوضوي، مما أدى إلى استهلاك مفرط للأراضي ذات الخصوبة العالية، كما تطورت هذه الظاهرة بوتيرة سريعة فأصبحت الأراضي الزراعية التي تمثل إحدى قواعد النمو الاقتصادي في البلاد تتآكل يوما بعد يوم وتدفن تحت أطنان من الأسمنت وخاصة في الفترة الأخيرة حيث تم ضياع أكثر من 250000 هكتار (2) من الأراضي الفلاحية في الفترة 1988 - 1996 كما تتحول سنويا ما يقارب 14000 هكتار (3) من الأراضي الخصبة إلى أراضي غير زراعية وهذا لحساب العمران، الصناعة، التجهيز والمرافق بالجزائر.

هذه الوضعية مست الحواضر والمدن الكبرى والمتوسطة، هذه المجالات أضحت مسرحا هاما للتحويلات العميقة نتيجة استقبالها لأعداد معتبرة من النازحين أين أصبحت معظم الولايات وراشات مستمرة دون انقطاع مما زاد من توسع وكبر حجم هذه التجمعات العمرانية وتمثل بلدية الكاليتوس عينة من بلديات ولاية الجزائر التي تعاني من الزحف العمراني على أراضيها مما استدعى

وضع دراسات تهتم باستهلاك المجال ووجوب الاعتناء بالمناطق ذات الطابع الزراعي بالدرجة الأولى.

إن تواجد المراكز العمرانية في قلب الأراضي الزراعية بالمنطقة وضرورة توسعها لتلبية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للسكان أصبحت ضرورة ملحة، فبذلك وجب البحث ودراسة هذا التوسع وكيفية استغلال المجال عن طريق وضع نوع من التوازن بين عملية البناء والتعمير والمحافظة من جهة أخرى على الطابع الفلاحي للمنطقة التي تمثل امتداد طبيعي لسهل متيجة الذي أصبح مهدد بالاختفاء إن استمر الزحف العمراني عليه بهذه الوتيرة.

المرحلة الأولى: الوضعية العمرانية قبل 1966 شهدت الجزائر طول ماضيها التعميري تطورا هاما، نمت من خلاله المدن التاريخية، لكن التعمير كظاهرة متنامية لم تر لها الجزائر مثيلا إلا في السنوات الأخيرة من الاستعمار وبعد الاستقلال، فالسلطات الاستعمارية لم تول في أول الأمر الأهمية اللازمة للسكن والسكان وخاصة الأهالي

وعشوية الاستقلال ورثت الجزائر الأزمة بكل جذورها وبكل تأثيراتها خاصة ظاهرة النزوح الريفي التي ظهرت على شكل موجات كبيرة جدا حيث ارتفع عدد سكان العاصمة إلى 943551 نسمة عام 1966 بعدما كانوا يقدرون بـ 449929 عام 1954 وقدّر عدد المهاجرين الوافدين إليها عام 1966 بـ 187946 مهاجر وكان لهذا النزوح الكبير عدت أسباب أهمها:

تدهور ظروف المعيشة في الريف الناتجة عن السياسة الفرنسية أثناء فترة الاحتلال وكذلك ظروف الحرب التحريرية الأمر الذي ساعد على إفقار سكان الريف خاصة بالإضافة إلى الشغور الذي عرفته الحظيرة السكنية بالمدن أكبر الأثر في استقطاب سكان الريف والمناطق المجاورة وذلك بعد الهجرة الجماعية للأوروبيين

خاصة عام 1962، حيث ترك حوالي 750000 سكنا شاغرا من بينهم 300000 (1) مسكن بالعاصمة وحدها، ومن نتائج هذا النزوح الريفي تريفيف المدن مع بداية تضخمها ومما زاد من تأزم الوضع هو تركيز الاهتمام على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها حرب التحرير بحيث لم يكن هناك مجال لرسم سياسة عمرانية نظرا للأولويات الملحة على الساحة الوطنية واعتمادها من حيث السكن على المساكن الشاغرة وبالتالي استمر العمل بالتشريعات العمرانية الموروثة عن الاستعمار.

ولكن النمو الديمغرافي بالعاصمة كان أكبر بكثير من حجم المساكن الشاغرة فأدى ذلك إلى بداية انتشار البيوت القصديرية على حواف المراكز الحضرية والتي ساعدها على ذلك بقاء المدينة خاضعة لهيكلتها القديمة، وبالتالي عدم قدرتها على استيعاب حركة السكان مما نتج عن تدهور النسيج العمراني بالعاصمة وغيرها من المدن .

المرحلة الثانية: الوضعية العمرانية 1967-1980 وهي المرحلة التي عرفت فيها الجزائر حركة كبيرة في التأميمات، كما تمثل مرحلة الانطلاق في بداية تطبيق المخططات الإنمائية، حيث تم التركيز على القطاع الصناعي وخاصة الصناعة الثقيلة وهذا كل على حساب القطاع الفلاحي الذي همش وانعكس هذا سلبا على المناطق الريفية لتمرکز المصانع والخدمات في المراكز الحضرية الكبرى على أيام الاستعمار فأدى هذا التركيز إلى توزيع غير عادل لتوفير فرص الشغل بين المدن والأرياف فكان لهذه السياسة الإنمائية آثار سلبية على الجوانب التالية:

* الجانب العمراني: إن الزيادة في حجم الهجرة أدى إلى تضخم سكان المدن الكبرى، وعلى ذلك قررت الدولة في إطار المخطط الخماسي (1980 - 1984) إنجاز 400000 وحدة سكنية (1)

في المناطق الحضرية لمواجهة الطلب المتزايد بعدما كان يقدر عام 1978 بـ 84762 وحدة سكنية مبرمجة أما ما أنجز فقد قدر بـ 24586 وحدة سكنية هذا بالنسبة للمدن الكبرى، أما بالنسبة للعاصمة فقد قدرت المساكن المبرمجة عام 1978 بـ 36495 وحدة سكنية أما ما أنجز فقد بلغ 7770 مسكن.

وبالرغم من هذه المشاريع إلا أنه ولأسباب عديدة لم تساير سياسة البرامج المسجلة كما بين الإحصاء العام للسكان والسكن عام 1977 أن لكل ألف وحدة سكنية متوفرة في المدن يوجد ما بين 3137 إلى 43000 أسرة تقريبا بدون سكن (2) ويتضح مما سبق ما يلي:

أن الجزائرية المدن الكبرى تعاني من زيادة سكانية، والدولة أصبحت عاجزة عن تأمين المساكن لهذه الأعداد المتدفقة على المدن، ونتيجة لهذه الوضعية برزت الأحياء الفوضوية وخاصة القصديرية بالمدن الكبرى التي تفتقد لكل شروط الحياة الكريمة، بالإضافة إلى اكتظاظ ولتساق المباني مما أعطى للمدن صورة حضرية ذات طابع فوضوي.

* الجانب المجالي: إن توسع النشاط الصناعي في الجزائر كان على حساب الأراضي الزراعية سواء بإنشاء مناطق صناعية جديدة أو بتوسع المواقع للتوطين الصناعي.

إن انتشار المناطق الصناعية حول العاصمة وفكرة إخراج الصناعات من مركز العاصمة إلى الضواحي، قد جاء في اتجاهين نحو الشرق بإنشاء المنطقة

الصناعية (رويبة- رغاية ونحو الجنوب بتوسع الحراش الصناعي وبراقي ووادي السمار).

وبعد النمو العمراني الذي شهدته مدينة الجزائر وضواحيها فإن هذا الحزام الصناعي أصبح مندمجا مع الأحياء السكنية الجديدة المخططة والغير مخططة، وذلك كما هو ملاحظ مثلا في أحياء سيدي موسى براقى رغاية، بالإضافة إلى التوسع العمراني المرتبط بالنشاط الصناعي فإن القدر المستهلك من الأراضي الزراعية سيكون كبيرا.

ومن المؤثرات السابقة الذكر فإن يجب حماية الأراضي الفلاحية والتوجه الى تركيز النشاط الصناعي خارج العاصمة حتى تتوقف الهجرة نحوها، والجدول الموالي يوضح توسع المنشآت الصناعية على الأراضي الفلاحية بالإضافة إلى تطور عمال المنشآت الصناعية

جدول رقم (1) يمثل تطور مساحات والعمال المناطق الصناعية بالجزائر

1974 - 1993

عدد العمال		المساحة		1993		1974		المنطقة
100	9384	49.43	4641	100	78	60	48	الحراش
100	8256	/	/	100	138	/	//	جسر قسنطينة
100	25000	22.66	5665	100	238.85	50	116	واد السمار
100	38359	18.58	7130	99	600	30	189	رويبة-

								رعاية
المصدر : A.Hadjiedj: le grand Alger								

المرحلة الثالثة: الوضعية العمرانية في (1981-1994)
 أصبحت المدن الجزائرية تعيش أزمات ومشاكل حادة خاصة منها أزمة
 السكن التي تبدوا أكثر تعقيدا في العاصمة التي وجدت نفسها عاجزة عن توفير
 مساكن لجميع الوفود النازحة، نظرا لقدرات الإنجاز البسيطة التي تميزت بها تلك
 الفترة من جهة ومن جهة أخرى النمو السكاني السريع الذي بلغ 1690191
 نسمة عام 1987(1) فنتج عن ذلك المزيد من انتشار البيوت
 القصديرية بشكل سريع حيث سجلت في بداية الثمانينات حوالي
 150000 بيت قصديري (2) مما أدى إلى التوسع السريع والعفوي للنسيج العمراني
 بالجزائر العاصمة.

من هنا تجلت ضرورة إعادة توازن الهيكل العمراني العام للعاصمة وتنظيم
 نموها بإحكام في المستقبل القريب والبعيد وتوزيع السكان على مختلف المدن
 المجاورة التي عرفت برامج التعمير.

الجدول رقم(2) يبين المساحات المستهلكة خارج وداخل المخطط العمراني

عام 1980 - 185

المجموع	المساحة العمرانية خارج المخطط التوجيهي	المساحات العمرانية داخل المخطط التوجيهي	البلديات
128	112	16	سطاوالي
169.3	97.8	67.5	عين البنيان
49	16.5	28.5	سودانية
20.1	14.5	5.6	معالمة

241.5	205	36.5	أوالد فايت
92.5	26	66.5	دويرة
14.1	7.5	6.5	رحمانية
57.9	42	15.5	باب حسن
158.5	95	63.5	شراقة
132.5	83	49.5	زرالدة
1055.4	699.4	356	المجموع
المصدر: DUCH1980- 1985			

هذا الجدول يبين المساحات المستهلكة وهذا يرجع إلى: سهولة التوسع واستواء السطح سهل متيجة وبالتالي المشاريع تكون أكبر وبتكلفة منخفضة توجيهات أول مخطط عمراني توجيهي للعاصمة طبقا لسياسة اللامركزية وإعادة الهيكلة لمختلف المؤسسات والهيئات الحكومية ووفقا للمرسوم رقم 275/80 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1980 قام المركز الوطني للدراسات والبحوث العمرانية CNERU عام 1980 تحت إشراف وزارة السكن والتعمير بدراسة شاملة لإقليم العاصمة حيث أعد فيها أول مخطط عمراني توجيهي للعاصمة وكان الهدف منه تصحيح أخطاء مخطط POG التي ارتكبت من طرف جهاز COMEDOR وتتلخص هذه الأخطاء في احتكار هذه المشاريع لـ 15000 هكتار (1) من الأراضي الصالحة للزراعة SAU سهل متيجة وتمثلت كلها في أراضي الزراعية الخصبة ذات المردود العالي .

عدم تطابق التدفقات السكانية مع واقع المشاريع فارتفع عدد سكان الولاية بـ 3 مرات بينما توسعت مساحة التعمير بـ 5 مرات (2) ومن هنا كانت توجيهات جهاز CNERU عبر مخطط PUD كما يلي:

- الأخذ بعين الاعتبار تطور مفاهيم ومقاييس التنمية في الجزائر.
- إعادة نشر وتوزيع كل النشاطات الاقتصادية على التراب الوطني كما أن مفهوم نمو إقليم العاصمة لا يمكن دراسته إلا في إطار سياسة التوازن الجهوي لتوقيف حركة سكان (إقليم الهضاب العليا).
- أما فيما يخص تنظيم مجال العاصمة فقد تعين حاليا مايلي:
- الحفاظ على الأراضي الزراعية (متيجة الشرقية)
- إعادة توجيه التعمير نحو الغرب والجنوب الغربي على مستوى تلال الساحل، وذلك بعد برمجة (7) مدن صغيرة للنمو الحضري تمثلت في بئر خادم، السحاولة، خرايسية، الدويرة، العاشور، أولاد فايت والشراقة وتختص كل واحدة من هذه المدن الصغيرة بـ 200000 نسمة حيث تكون كلفة بناء المشاريع مرتفعة لكن القيمة العقارية للأراضي الفلاحية ضعيفة.

المخطط التوجيهي للتهيئة للتجمع العاصمي 1991 في ديسمبر 1990 صدر قانون 29/90 والذي أعلن عن ميلاد المخطط للتهيئة والتعمير الذي تم تدعيمه بمخططات شغل الأرض POS وفقا للمرسوم 177/91 وقد تم توجيه نمو العاصمة إلى الناحية الغربية مع مراعاة المعايير المتبعة مثل اقتراحات BNEDER التي تهدف إلى المحافظة على الأراضي الزراعية الجيدة لكن الإنجازات السريعة والاستهلاك العشوائي للمجال لم يف بالطلبات السكنية واستهلك أغلب المحيط قبل انتهاء آفاقه المستقبلية، فضاعت

مساحات جديدة كانت ضمن المحيط الواجب المحافظة عليه فمعظم الأراضي التي أنجزت عليها المشاريع هي أراضى فلاحية، هذا ما دفع ع بوزارة الفلاحة مرارا لإرسال بإنذارها للوزارات المعنية والجدول الموالي يوضح الأراضي الفلاحية التي فقدتها وزارة الفلاحة بولاية الجزائر

الجدول رقم (3) الأراضي الفلاحية المفقودة بولاية الجزائر

(1979 - 1987) - (1988 - 1992)

نوع الأراضي المفقودة	المساحة بالهكتار المفقودة 87-79	المساحة المفقودة بالهكتار 92-88
المزروعات	546	30
مزروعات في الحقل	500	100
مزروعات حقلية محمية	100	124
مزروعات الحبوب	500	170
الزراعة الواسعة (الأعلاف)	700	170
تجهيزات الري	أحواض 30	12
	آبار 60	20

المصدر: مديرية الفلاحية والري لولاية الجزائر

من خلال الجدول أعلاه تظهر الخسارة في الأراضي الزراعية في الفترة الأولى أكثر منها في الفترة الثانية، حيث أن الفترة الأولى تزامنت مع فترة مخطط COMEDOR الذي استهلك مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية

مقارنة مع المخطط التوجيهي للعاصمة بالإضافة إلى أنه عرفت الجزائر العاصمة نزوح ريفي كبير نحو العاصمة.

وما يمكن استخلاصه أن تجمع العاصمة في الواقع شمل كافة التناقضات والمشاكل كالسكن، العمل، النقل، اختناق المباني والتعمير التلقائي، ولم تتمكن مخططات التعمير المتعاقبة منذ الاستقلال التحكم في توجيه النمو وتسيير مدينة الجزائر وتحقيق ما كانت تصبوا إليه السلطة العمومية بجعل هذه الأخيرة مدينة متطورة تأتي في مصاف المدن العالمية، من هنا كانت تختلف المخططات التي عرفتها المدينة، بدأ بالمخطط التوجيهي العام (POG 1993) مرورا بالمخطط التعمير التوجيهي (PUD 1983) وصول إلى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU 1991 -1990).

وهكذا وقت المسألة العمرانية في العاصمة في تناقض واضح بين البرامج والمخططات والتطبيق والإنجازات في الميدان وعدم الانسجام بين نماذج التعمير الموجهة ونمط الحياة وسلوك الإنسان ونمو العاصمة بمعزل عن نطاقها المدني وإطارها الإقليمي، كما برز التناقض بين مرحلة وأخرى على مستوى التهيئة والتخطيط وعدم التكفل بالعاصمة من خلال استراتيجية عمرانية شاملة وبعيدة المدى، ما جعلها تعرف مشاكل وظيفية ونمو عشوائيا بما في ذلك المشاريع العمرانية الموجهة في غياب الأسس العلمية التي تشكل منطلقا للتخطيط العمراني وتوجيه المشاريع، كان من شأن هذه التناقضات أن ألحق الضرر بالإطارين الحياتي والعمراني واختلال البنية العمرانية للمدينة (1) إلى استهلاك مفرط لسهل متيجة.

المرحلة الرابعة (1995-2000)

بعد استهلاك معظم مساحات العاصمة من جراء التوسع العمراني السريع والفوضوي الناتج عن النمو الديمغرافي المتزايد نتيجة النزوح الريفي حيث بلغ عدد سكان الولاية عام 1995 1763000 نسمة (1) بكثافة سكانية تصل الى 70 نسمة في الهكتار فأصبح من الضروري التوسع نحو المناطق المجاورة لها كالروبية، رغبة وسطاوالي... الخ وضمها اليها لتصبح من بين بلديات العاصمة لتتحول بلديات الولاية من 33 بلدية تتربع على مساحة قدرها 27640 هكتار عام 1993 (2) إلى محافظة تضم 57 بلدية تتربع على مساحة قدرها 80922 هكتار عام 1998 بزيادة قدرها 53281 هكتار، وبهذا التوسع يمكنها حل بعض المشاكل التي تعاني منها وخاصة اكتظاظ السكان وأزمة السكن.

النتائج المترتبة من إنشاء المحافظة
- من الناحية الديمغرافية :

إن تعزيز مركز العاصمة بمختلف التجهيزات والمشاريع التنموية فإنه يزيد من قطبيتها وتوسيع الثغرات الموجودة بين العاصمة والمناطق الداخلية، وهذا ما يجعل عملية النزوح الريفي تزداد بشكل كبير الذي انتقل من 1763000 نسمة إلى 225199 نسمة بزيادة قدرها 488992 نسمة خلال ثلاث سنوات فقط (3) والعدد مرشح للارتفاع ومن جديد سوف تعرف المحافظة ضغط سكاني وأزمات حادة من جراء هذا النمو الديمغرافي المتزايد.

- من ناحية تراجع الأراضي الزراعية:

إن تزايد الضغط السكاني على المحافظة سوف يترتب عليه المزيد من الطلب على السكن ينتج عنه بالضرورة توسع عمراني على الأراضي الزراعية من جديد وخاصة بعد ما أضيفت اليها 24047.5 هكتار (4) من الأراضي الفلاحية بعد ضم 24 بلدية وهذا ما يؤدي إلى تأزم أزمة زحف شبح الأسمت على الأراضي الفلاحية بالجزائر وعلى سبيل المثال لا الحصر بلدية الكاليتوس فرغم التوجهات

التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لتجمع العاصمة 1991 الذي وضع من طرف المركز الوطني للتهيئة والتعمير CNERU بالتنسيق مع مسؤولي الفلاحة بالمنطقة لتوسع مجال العمران الضروري والعقلاني. إلا أن هذه التوجهات لم تحترم في أرض الواقع وهذا ما يبينه بوضوح الجدول الموالي

الجدول رقم (4) تراجع الأراضي الفلاحية في بلدية الكاليتوس

في الفترة 1984-2001

المساحة بالهكتار

المساحة الفلاحية 001	المساحة الفلاحية 87	المساحة الفلاحية 84	المزارع
553.32	564.6	571.6	مزرعة الجمهورية
527.85	346.85	408.85	مزرعة الشيخ الحداد
527.72	544.72	556.72	مزرعة الأمير عبد القادر
43.63	45.63	59.63	مزرعة كوريفة رشيد
159.61	171.11	171.11	مزرعة سليمان محمد
61.76	62.26	62.26	مزرعة سي بلعيد
25	25	25	مزرعة زوقاري
172.67	172.67	180.67	مزرعة برواقي علي
74.67	74.96	74.96	مزرعة رحيم محمد
5.66	5.66	5.66	مزرعة سبحي
417.85	547.58	667.58	مزارع القطاع الخاص

2359.76	2558.44	2784.04	المجموع
المصدر: القسم الفرعي الفلاحي للحراش			

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن البلدية فقدت حوالي 424.28 هكتار من بداية الثمانينات إلى يومنا هذا وهذه الأراضي كلها ذات الجودة العالية، فظهرت تراجع الأراضي الزراعية خلال السنوات الأخيرة مست أغلب المزارع ببلدية الكاليتوس. ويمكننا تلخيص تقلص الأراضي الزراعية لمزارع الكاليتوس في الجدول الموالي

الجدول رقم (5) المساحة الزراعية الإجمالية المستهلكة

ببلدية الكاليتوس في 1984-2000

المساحة الزراعية المتبقية في نهاية 2000 هكتار	المساحة المستهلكة في 1987-2000	المساحة المستهلكة في 1984-1987 هكتار	المساحة الزراعية الكلية للبلدية عام 8419
2359.76	198.68	225.6	2784.04
المصدر: من انجاز الباحثة			

أما بالنسبة للمساحات المتضررة من البناء الفوضوي في بلدية الكاليتوس فقد قدرت بـ 43.61 هكتار وذلك بين السنوات 1983-1989، والجدير بالذكر أن أغلب الأراضي الزراعية فقدتها البلدية في فترة زمنية قصيرة. كما أن المرونة في تطبيق القوانين المتعلقة بحماية الأراضي الفلاحية تبقى غير مجدية نظرا لعدم توفر جهاز للرقابة وعدم معاقبة المخالفين للقانون رغم تشدد السلطة في إصدار القوانين كقانون 85-08 المؤرخ في 130 أوت عام 1985 والمتضمن الموافقة على

الأمر رقم 85-01 المؤرخ في 13 أوت عام 1985 والذي يحدد انتقالية قواعد شغل الأرض قصد المحافظة عليها وحمايتها وهذا في الجريدة الرسمية رقم 34 المؤرخة في 14 أوت 1985

لقد تركزت ظاهرة التوسع العمراني تراجع كبير للأراضي الزراعية الخصبة نتيجة لاحتياجات السكان المختلفة، وكان لهذا التراجع آثار سلبية على مختلف القطاعات سواء من الجانب الطبيعي، الاجتماعي والاقتصادي والجدول الموالي يبين ذلك أكثر

الجدول رقم (6) تطور المساحة العمرانية بالكاليتوس

بين سنتي 87-2000

السنوات	المساحة العمرانية بالهكتار	المساحة المستهلكة هـ / سنة
1987	687	3
1992	700	3
2000	754.28	7
المصدر DAS96 / PUD 90		

تصنف أراضيه. بلدية الكاليتوس ضمن الأراضي ذات الجودة العالية، وتمثل نسبة الأراضي الزراعية %73 من المساحة الكلية. ولكن عدم وجود رقابة في مجال البناء العقاري أدى إلى تأكلها سنة بعد سنة، من جراء زحف العمران عليها، وهذا ما وضحه الجدول السابق.

الخاتمة

هذه الدراسة كانت مرآة عاكسة لعينة من سهل متيجة الذي سلبت أراضيها الفلاحية واستغلّت بطريقة فوضوية في مدة وجيزة ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من خلال هذه الدراسة هو تورط العنصر البشري في زيادة تفاقم الظاهرة بالإضافة إلى انعدام النظرة المستقبلية كما أن هشاشة القوانين والإجراءات المعتمدة لحماية الأراضي الزراعية هو الذي جعل مخططات التهيئة العمرانية تفشل في مهامها، ومن ثم تارة توجه التعمير نحو الشرق ومرة أخرى نحو الجنوب الغربي، وعدم الاستقرار هذا خلف وضعية عمرانية فوضوية وإسرافا كبيرا في استهلاك الأراضي الزراعية كما أن سوء تسيير القطاع وتعاقب الأنظمة والقوانين من هيكلته وإعادتها ونقص العتاد الفلاحي وقدمه والتمدن العمراني العشوائي أدى إلى تراجع الأراضي الزراعية في الجزائر

أهم الحلول المقترحة من طرف الباحثة

- الاهتمام بالفلاحة والفلاحين وتقديم كل المساعدات والتسهيلات وتزويدهم بالعتاد الفلاحي للرفع من مستوى الإنتاج ومنحهم كل الامتيازات الاجتماعية التي يتمتع بها عمال القطاعات الأخرى وهذا لإيقاف فرار اليد العاملة الزراعية منها وإهمال الأراضي.
- العمل على خلق روح المسؤولية عند الفلاحين وتزويدهم بعقود ملكية، لأن الفلاح الجزائري تعود العمل في ملكه، كما يجب وضع الثقة في الإطار الفلاحية لتوجيه الفلاحين ومساعدتهم بدل المكاتب.
- العمل على الحد من انتشار البناءات المخططة والعشوائية على الأراضي الزراعية وذلك بمراقبة التوسع العمراني أي البناء دون تصريح الذي يتم المصادقة عليه من طرف المصالح التقنية للبلديات بالإضافة إلى مديرية الفلاحة

- التوسع نحو الداخل بالاعتماد على البناء العمودي أي استغلال المجال استغلالا عقلانيا قصد خلق تكامل مجالي وظيفي وذلك حتى نصل إلى تحقيق متطلبات السكان من المسكن والمرافق ونحافظ على الأراضي الزراعية من التآكل.
- وأخيرا إذا كانت بلدية الكاليتوس وغيرها من البلديات الفلاحية في ولاية الجزائر بدأت تفقد الوجه الزراعي شيئا فشيئا فيجب اليوم أكثر من ذي قبل المحافظة على ما تبقى من سهل متيجة بخلق مراكز حضرية جديدة ضمن الأراضي السهل القليلة المردودية من أجل تخفيف الضغط السكاني في العاصمة وضواحيها وذلك حماية للأراضي الفلاحية الخصبة من التراجع نتيجة الزحف العمراني عليها.